خلال المرحلة الانتقالية، على تقديم «انصاف حلول» في محاولة لاظهار ايجابيتها التفاوضية للعالم مقارنة بحكومة الليكود السابقة من جهة، ولاحراج الجانب الفلسطيني تحديداً وايقاعه تحت طائل الضغوط الداخلية والخارجية لابداء المزيد من المرونة وتقديم «تنازلات مقابلة» من جهة ثانية. وسيعمد رابين لانجاح هذه الاستراتيجية الى طرح برنامج «خطوط عريضة» يتعلّق بعموميات تختص بالمرحلة الانتقالية، والتي ستبدو للعالم الخارجي وكأنها «نقلة نوعية» في مسيرة التسوية السياسية، في حين انه سيشدّد خلال العملية التفاوضية على تكبيل العموميات بتفاصيل وجزئيات تفقدها، بالنسبة للفلسطينيين، الكثير من المضمون، بل وتجعلها مزالق موجّهة ضدهم، تستهدف الاحراج في حالة عدم القبول.

وفي هذا السياق، تتعدد الخطوات التي من الممكن ان تتخذها الحكومة الاسرائيلية. فعلى سبيل المثال، يقع هنا التفريق الذي يحاول ان يكرّسه رابين بين ما يسميه «مستوطنات سياسية» و«مستوطنات امنية». وعلى أساس هذا التفريق، يطرح رابين «نصف حل» بالنسبة لعملية الاستيطان، يقوم على تجميد «المستوطنات السياسية»، وتكثيف عملية البناء في «المستوطنات الامنية». ويحاول، بمثل هذا الاقتراح، وضع الجانب الفلسطيني في مأزق حرج. فالرفض سيعتبر من قبل الكثيرين في العالم تصلباً فلسطينياً في الوقت الذي تحتاج العملية التفاوضية الى المزيد من المرونة، خصوصاً وان هذه الاطراف الخارجية تتجه نحو اعتبار ان ثمة تقدّماً ملموساً في هذا المجال. امّا القبول فيعني، بكل اختصار، منح الجانب الفلسطيني الشرعية لعملية الاستيطان.

وعلى المنوال نفسه، يمكن ان تبادر الحكومة الاسرائيلية الجديدة بمقترح لمنح «الحكم الذاتي» على مراحل تبدأ في قطاع غزة قبل الضفة الفلسطينية، أو بتسليم الفلسطينيين سلطات محدّدة في جوانب معينة قبل مجالات اخرى، أو بالشروع في اجراء انتخابات بلدية قبل الانتخابات العامة للمجلس التشريعي. وقد يقوم رابين بخطوات مفاجئة، ولكن محسوبة، تستهدف احراج الوفد المفاوض من طريق محاولة اجراء اتصالات مباشرة ومعمّمة على وسائل الاعلام مع بعض اعضائه، والاقتراح باجراء مباحثات ومشاورات مباشرة في القدس تتعلّق بشؤون عملية المفاوضات وانتقال بعض السلطات. وسيقع على الجانب الفلسطيني، اذا برزت مثل هذه الحالات، مسؤولية كبيرة وضغوطات متعددة؛ إذ سيرى الكثير من الاطراف ان «انصاف الحلول»، في هذه الفترة، تبقى أفضل بكثير من عدم وجود حلول على الاطلاق.

ويجب التنبيه الى ان الائتلاف الحكومي بالمواصفات التي سعى اليها رابين سوف يمنحه غطاء واقياً ومريحاً لعرض «انصاف الحلول». فمن ناحية، سيعوّل رابين على توظيف حمائم حزبه واعضاء حركة «ميرتس» من اليسار الصهيوني «بوابة تطمين» للفلسطينيين؛ اذ ستتصاعد حملات «الاقناع» الاسرائيلية للجانب الفلسطيني، وتتكاثر الدعوات للسير قدماً في المفاوضات، والتركيز على ضرورة عدم وضع عثرات في وجه التوصل الى اتفاق بشأن المرحلة الانتقالية، وعدم طرح قضايا «معقّدة واشكالية» الآن، وذلك ليتم الدخول في مرحلة «الحكم الذاتي» بأقصى سرعة. ومن ناحية أخرى سوف يتكىء رابين على ضغط المعارضة اليمينية لتبرير عجزه عن تجاوز «أنصاف الحلول».

هكذا يفتح «الانقلاب السياسي» الذي وقع في اسرائيل نتيجة الانتخابات آفاقاً يجب عدم تجاهلها في مجرى وفحوى العملية التفاوضية. غير ان التحديات التي جلبها هذا «الانقلاب» تحمل مخاطر على الجانب الفلسطيني خصوصاً، والعربي عموماً مما يوجب الاستعداد الكامل للمرحلة التفاوضية المقبلة التي سيتم، بالتأكيد، وفقاً لاستراتيجيات جديدة.